وافق على توصيات برفع الحد الأدنى لمعاشاتهم

مجلس الأمة يزف «البشارة» للمتقاعدين

الغانم: أشكر الحكومة والنواب ورئيسي وأعضاء "المالية" و"التشريعية" وجميع من ساهم في إقرار القانون

الغانم مترئسا الجلسة الخاصة

النواف متقدما الحضور الحكومي

كتب : أحمد الهديان

الرشيد: لله الحمد وفقنا بخدمة المتقاعدين وشكرا للقيادة السياسية و لأعضاء مجلس الأمة وللمتقاعدين

مبلغ الـ 500 مليون دينار جاء ضمن مشروع القانون محدد المدة وله آلية واضحة لسد عجز أموال التأمينات الاجتماعية

أسأل الله أن يكون ما تحقق هو بداية عمل مشترك للعمل لمستقبل ومصلحة المواطنين والتعزيز من رفاهيتهم

الراجحي: الحكومة حرصت على حضور الجلسة لأجل المتقاعدين رغم استقالتها باعتبار قانونهم "عاجل من الأمور"

أهمية استدامة وديمومة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تعتمد على انتظام الحكومة في سداد العجز الاكتواري

حضور كثيف من المتقاعدين

متقاعدون يرفعون العقال للنواب والوزراء

زف مجلس الأمة "البشارة" للمتقاعدين بعد أن وافق على قانون صرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم وتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976.. وأحاله للحكومة، وذلك بعد إضافة عبارة «تحت رقابة ديوان المحاسبة» إلى المادة الرابعة من القانون.

ووافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس، على عدد من التوصيات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية وتمثيل المتقاعدين في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وشملت التوصيات تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية التعجيل في دراسة الاقتراحات بقوانين التي تهدف إلى رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية ورفع تقريرها إلى المجلس وإقرارها في أول جلسة مقبلة.

وتضمت التوصيات تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية تقديم تصور لتمثيل المتقاعدين في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتقديم تقريرها في هذا الشأن للمجلس في أجل لا يتجاوز الشهر.

وقال وزير المالية عبد الوهاب الرشيد «لله الحمد وفقنا بخدمة المتقاعدين والحرص على استدامة مؤسسة التأمينات في نفس الوقت».

ووجه الرشيد الشكر للقيادة السياسية و لأعضاء مجلس الأمة وللمتقاعدين، مضيفا «أسأل الله أن يكون ما تحقق اليوم هو بداية عمل مشترك ينتج من خلاله مستقبل كل ما فيه مصلحة للمواطنين والتعزيز من رفاهيتهم».

وعقب جلسة مجلس الأمة وإقرار قانون منحة المتقاعدين، أكد الوزير الرشيد لعدد منهم أن مكتبه مفتوح لهم لبحث مطالباتهم، مضيفا «أبشروا بالخير».

ورفع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الجلسة الخاصة التي عقدت للنظر في مشروع القانون بصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم رغم استقالتها من مناقشة مشروع القانون والتصويت عليه في المداولتين الأولى والثانية.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الجلسة الخاصة المنعقدة للنظر في مشروع القانون بصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم.

وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الراجحي يتلو بيان الحكومة :لقد حرصت الحكومة على حضور جلسة مجلس الأمة الخاصة لمناقشة مشروع قانون بصرف منحة مالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم رغم استقالتها وتكليف أعضاءها لتصريف العاجل من الأمور باعتبار هذا القانون تحديدا من العاجل من الأمور.

هذا القانون يعد من العاجل من الأمور لعدة أسباب منها أن الدستور الكويتي كفل للمتقاعدين المعونة الاجتماعية وفقا للمادة 11 منه مضيفا "تلمسا من القيادة السياسية بضرورة معالجة أوضاعهم بشكل عاجل بما يستوجب اعتبار القانون من العاجل من الأمور".

إن التأخير في اقرار هذا القانون سيأثر سلبا على المتقاعدين الذين هم أولى بالرعاية لمواجهة الظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم حيث تمثل شريحة المتقاعدين 17 في المئة من اجمالي تعداد المواطنين "160 ألف متقاعد" مما يترتب عليه استفادة معظم أبناء الشعب الكويتي من انجاز هذا القانون مع مراعاة البعد السياسي والاجتماعي له.

هناك أسباب عديدة تؤكد ان انجاز قانون المتقاعدين من المصلحة العامة ومن العاجل من الأمور ..أهمية استدامة وديمومة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تعتمد على انتظام الحكومة في سداد العجز الاكتواري كون الحكومة ملزمة بهذا الأمر.

في الختام أعرب عن خالص شكري لرئيس وأعضاء مجلس الأمة على حضورهم ولابد من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لانجاز هذا القانون.

وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد:نحن حريصون على مراعاة مصلحة المتقاعدين وتحقيق مكاسب لهم من جانب واستدامة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للوفاء بالتزاماتها للمؤمن عليهم من جانب آخر.

إن مبلغ 500 مليون دينار "نحو 600ر1 مليار دولار" الذي جاء ضمن مشروع القانون محدد المدة وله آلية واضحة.

استنادا إلى المادة "10" من القانون الحالي فإنه إذا تبين وجود عجز في أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ولم تكفل الاحتياطات المختلفة لتزويدها التزمت الخزانة العامة بسدادها.

إن مبلغ 500 مليون دينار "نحو 600ر1 مليار دولار" لسداد العجز الاكتواري قد تم ذكره سابقا منذ شهر مارس الماضي في مقابلة تلفزيونية له واجتماعات مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية وجلسة مجلس الأمة التي نوقش بها مشروع القانون سابقا.

إن مشروع القانون يكفل توفير استثمار أموال المؤسسة العامة للتأمينات على أراضي البلاد بغية سد العجز الاكتواري وخلق فرص عمل وزيادة الحركة الاقتصادية.

إن أغلب الملاحظات التي طرحها نواب مجلس الأمة في جلسة 17 مارس الماضي تركزت حول رفع سن التقاعد وليس مبلغ 500 مليون دينار "نحو 600ر1 مليار دولار".

إن الحكومة لايمكنها صرف المنحة المالية لأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقين عنهم دون إقرار قانون من قبل مجلس الأمة.

في المادة "80" من قانون التأمينات الاجتماعية التي نصت على أنه "يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح معاشات أو مكافآت استثنائية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات التقاعدية أو المستحقين عنهم أو غيرهم..."

وأوضح ان المادة "81" من قانون التأمينات الاجتماعية نصت على أن "المعاشات والمكافآت والتعويضات التي

الراجحي يتلو بيان الحكومة

وزير المالية متحدثا أثناء الجلسة

مداخلة عبيد الوسمي

رئيس اللجنة المالية يدلي بدلوه

عبدالصمد خلال مداخلته